الأمم المتحدة

A/70/L.7/Rev.1

الجمعية العامة

Distr.: Limited
9 December 2015
Arabic
Original: English

الدورة السبعون

البند ١٥ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

جنوب أفريقيا*: مشروع قرار منقح

آثار ظاهرة النينيو ٢٠١٥/٢٠١٦

إن الجمعية العامة،

إذ تلاحظ أن النينيو ظاهرة متكررة يمكن أن تؤدي إلى أخطار طبيعية واسعة النطاق قادرة على التأثير بشكل خطير في حياة البشر،

وإذ تعيد تأكيد أهمية وضع استراتيجيات على الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي ترمي إلى درء الأضرار والآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تلحق بالفعل ببعض المناطق وتترتب عن الكوارث الطبيعية الناجمة عن ظاهرة النينيو والتخفيف منها وإصلاحها، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وإذ تشير إلى إعلان سِنداي وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠[(١)]، اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفقان الأول والثاني.

15-21742 (A) 111215 111215

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تلاحظ مع القلق أن أحوال كل من المحيط والغلاف الجوي المسجلة في المناطق المدارية من المحيط الهادئ أشارت، وفقا للبيان الصادر في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ عن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بشأن آخر مستجدات أحوال ظاهرة النينيو/النينيا، إلى وجود موجة شديدة لظاهرة النينيو اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥؛

وإذ تسلم بأن أثار ظاهرة النينيو ٢٠١٥/٢٠١٦ قد بدأت تظهر بالفعل، وسيكون لها على الأرجح تأثير عالمي، وبخاصة في البلدان النامية،

وإذ تؤكد أن معظم النماذج الدولية للتوقعات المناخية الموسمية تشير إلى أن ظاهرة النينيو ٢٠١٥/٢٠١٦ ستزداد قوة شيئا ما قبل نهاية عام ٢٠١٥، وأنّ ذروة متوسط قوتها على مدى ثلاثة أشهر المتوقع تسجيلها في الفترة الممتدة بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ إلى الفترة الممتدة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وشباط/فبراير ٢٠١٦، ستضعها ضمن أقوى ثلاث موجات سابقة لظاهرة النينيو منذ عام ١٩٥٠، ويمكن أن تضعها ضمن أقوى موجتين لظاهرة النينيو،

وإذ تسلم بأن الآثار المترتبة على ظاهرة النينيو ٢٠١٥/٢٠١٦ واضحة فعلا في بعض المناطق ويتوقع أن تُلمس في مناطق أخرى خلال الفترة المقبلة الممتدة بين شهرين إلى ستة أشهر،

وإذ تؤكد أهمية مبدأ الشمول ضمن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وضرورة عدم إغفال أي بلد في تنفيذ هذا القرار،

١ - تعيد تأكيد أهمية وضع استراتيجيات على الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي ترمي إلى درء الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الوخيمة المترتبة عن ظاهرة النينيو ٢٠١٥/٢٠١٦ والتخفيف منها وإصلاحها، مع التسليم في الوقت نفسه بالمبادرات الوطنية الجارية التي اتخذتها البلدان المتضررة لتعزيز قدراتها؛

٢ - تسلم بالجهود التي تواصل بذلها حكومتا إسبانيا وإكوادور والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث دعما للمركز الدولي للبحوث المتعلقة بظاهرة النينيو في غواياكيل، إكوادور، وتشجعها وتشجع أعضاء المجتمع الدولي الآخرين على مواصلة تقديم مثل هذه المساهمات من أجل الارتقاء بالمركز؛

٣ - تلاحظ المساعدة المقدمة من المركز الدولي للبحوث المتعلقة بظاهرة النينيو إلى الحكومات لاستحداث نظم إنذار مبكر تتيح تطبيق تدابير استباقية للحد من المخاطر تسهم في الحد من الآثار البشرية والاقتصادية والبيئية المحتملة لهذه الظاهرة؛

٤ - تنوه بالدعم التقني والعلمي الذي تقدمه المنظمة العالمية للأرصاد الجوية لإصدار تنبؤات شهرية وموسمية منسقة على الصعيد الإقليمي، وبخاصة وضعها آلية توافقية لإعداد بيانات بآخر المستجدات المتعلقة بأحوال ظاهرة النينيو/النينيا، تتلقى مساهمات من عدة مراكز معنية بشؤون المناخ، وتنوه أيضا بالمبادرات المختلفة التي تضطلع بها بلدان شتى من أجل تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية؛

٥ - تشجع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في هذا الصدد على مواصلة تعزيز التعاون وتبادل البيانات والمعلومات مع المؤسسات المعنية؛

٦ - تهيب بالمجتمع الدولي أن يبادر على عجل إلى توفير الدعم المالي والتقني والدعم اللازم لبناء قدرات البلدان المتأثرة بظاهرة النينيو ٢٠١٥/٢٠١٦ حتى تتمكن من تحقيق جملة أمور من بينها تعزيز مؤسساتها الوطنية المعنية بالحد من المخاطر الطبيعية؛

٧ - تهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية أن تكفل، في حدود ولاية وموارد كل منها، عدم إغفال أي بلد في تنفيذ هذا القرار؛

٨ - تطلب إلى الأمين العام، أن يدرج في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، في إطار البند الفرعي المعنون ''الحد من مخاطر الكوارث'' من البند المعنون ''التنمية المستدامة''، فرعا يتناول فيه الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لظاهرة النينيو ٢٠١٥/٢٠١٦، إضافة إلى الفرع المطلوب في قرارها ٢١٨/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤؛

٩ - تقرر، بالنظر إلى الطابع المستعجل لظاهرة النينيو ٢٠١٥/٢٠١٦ على الصعيد العالمي، عقد جلسة عامة للجمعية العامة في عام ٢٠١٦ في دورتها الحادية والسبعين عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لظاهرة النينيو ٢٠١٥/٢٠١٦، لمناقشة مسألة وضع توصيات عملية المنحى من أجل معالجة تلك الآثار؛

١٠ - تدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن يخصص أثناء دورته لعام ٢٠١٦ ما يكفي من الوقت لتناول الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لظاهرة النينيو ٢٠١٥/٢٠١٦، باعتبارها مسألة طوارئ عالمية، وأن يستفيد في ذلك من خبرة اللجان الإقليمية والوكالات المتخصصة والهيئات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.